تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري

دراسة تقييمية للفترة (2010-2017)

د. بن طيرش عطاءالله
جامعة غرداية، الجزائر
Email: atallah84@yahoo.fr

د. بوسالم أبوبكر
المركز الجامعي ميلة، الجزائر
Email: bakeur87@yahoo.fr

Analysis of The Competitive Indicators of The Algerian Economy

Evaluation Study for The Period 2010-2017

Dr. Bentireche Atallah
Gardaia University / Algeria

Dr. Boussalem Aboubakeur
Mila University Center / Algeria

Received: 2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

إن أهمية هذه المقالة تكمن في أنها تلقى الضوء على موقف تنافسية الاقتصاد الجزائري في مختلف مؤشرات التنافسية العالمية والعربية على حد سواء، وبالنظر إلى واقع الاقتصاد الجزائري في مجال القدرة التنافسية حسب تقارير التنافسية الدولية التي يعدّها المنتدى الاقتصاد العالمي، نلاحظ أن ترتيب الاقتصاد الجزائري أخذ في التراجع وفقا للمؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية العالمية GCI خلال الفترة المدروسة 2010-2017، كما نلاحظ أن الجزائر حققت قفزة نوعية في ترتيب مؤشر التنافسية العربية، حيث احتلت المركز 24 متفوقة على مصر والمغرب في تقرير التنافسية العربية لسنة 2012، لكنها تبقى في المراكز الأخيرة، مما يعني أن الجهود الإصلاحية التي قامت بها الدولة لتحسين الوضع التنافسي تبقى غير كافية لتغيير الوضع التنافسي، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني ككل.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، تنويع الاقتصادي، مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر التنافسية العربية.

رموز jel: *H60, H89, O50.*

Abstract:

The importance of this paper that it highlights the competitive position of the Algerian economy in the various indicators both of global and arab competitiveness. Given the reality of the Algerian economy in competitiveness according to the international competitiveness reports prepared by the World economic forum, the decline according to GCI's three sub-indicators during the period 2010-2017. We also note that Algeria has achieved a qualitative leap in the ranking of the arab competitiveness index, where it ranked 24th, ahead of Egypt and morocco in the 2012 Arab Competitiveness Report, but they remain in the last positions, which means that the reform efforts undertaken by the state to improve the competitive situation remain insufficient to change the competitive situation, thus promoting the national economy as a whole.

key words :*Competitive, Economic Diversification, Global Competitiveness Index, Arab Competitiveness Index.*

(JEL) Classification : *H60, H89, O50.*

مقدمة:

تواجه الجزائر تحديات ورهانات كبرى في ظل العولمة والاندماج بالأسواق العالمية، وما يعنيه ذلك من ضغوطات اقتصادية ومنافسة شرسة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفي مختلف المجالات، وبالتالي أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ضرورة ملحة خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، وذلك من أجل تحقيق مستويات تنمية اقتصادية وبشرية مرتفعة ومستدامة، وفي هذا الإطار يعتبر تحسين التنافسية أداة جيدة لرفع قدرة الاقتصاد الجزائري على تطوير أدائه في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، وتحقيق واستدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ويمثل رفع القدرة التنافسية هدفا وسيطا لتحقيق هدف أبعد مدى ألا وهو رفع مستوى رفاه المجتمع وإحداث التنمية المستدامة المنشودة.

وانطلاقا من هذا الطرح تجسدت إشكالية الدراسة، وذلك على النحو التالي: ما هو موقف تنافسية الاقتصاد الجزائري في مختلف مؤشرات التنافسية العالمية والعربية ؟

وقصد الإجابة عن إشكالية الدراسة المطروحة، قسمنا هذه الدراسة إلى المحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: مدخل نظري للميزة التنافسية؛

المحور الثاني: موقف الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية؛

المحور الثالث: موقف الجزائر في مؤشر التنافسية العربية.

المحور الأول: مدخل نظري للميزة التنافسية

على الرغم من وجود اتفاق عام في أدبيات التجارة الدولية بشأن مفهوم الميزة النسبية، فإن الأمر يختلف إلى حد كبير بخصوص مفهوم الميزة التنافسية، ويرجع ذلك إلى اختلاف رؤى علماء الاقتصاد عن رؤى علماء الإدارة، كما يرجع الاختلاف في الرؤى إلى السوق التي يتم النظر إلى قدرتها التنافسية.

1-مفهوم الميزة التنافسية:

لا تخلو الدراسات والأبحاث ضمن الإستراتيجية وإدارتها خلال العقدين المنصرمين من مفهوم الميزة التنافسية، فبروز هذا المفهوم وهيمنته على مختلف التوجهات الإستراتيجية دفع بعضهم إلى القول بأنه يمكن تعريف الإدارة الإستراتيجية على أنها إدارة الميزة التنافسية.

1-1-تعريف الميزة التنافسية:

هناك العديد من التعريفات للميزة التنافسية، لكننا سوف نقتصر على التعريفات التالية:

أ-تعريف Pitts and lei، الميزة التنافسية هي: " استغلال المؤسسة لنقاط قوتها الداخلية في أداء الأنشطة الخاصة بها، بحيث تخلق قيمة لا يستطيع بقية المنافسون تحقيقها في أدائهم لأنشطتهم ".[1]

ب–يعتبر مصطلح الميزة التنافسية امتدادا لمصطلح الميزة النسبية وخاصة على مستوى الصناعة، ويجب علينا توضيح أن الميزة النسبية شرط ضروري ولكن ليس كافيا لتحقيق الميزة التنافسية، كما يجب علينا التفرقة بينهما وذلك على النحو التالي:

–إن الميزة النسبية تقوم على أساس التحليل الساكن، وتعتمد على الوفرة النسبية للموارد التي تؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، وبذلك يتحدد نمط واتجاه التجارة الدولية والتخصص؛

–أما الميزة التنافسية فتخلق ويمكن اكتسابها من خلال قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال، وخاصة إمكانية انتقال رأس المال والتكنولوجيا والعمل الماهر من أجل تدعيم القطاع الصناعي ككل لتحقيق النمو، واقتناص الفرصة في الأسواق الدولية.[2]

ج–تعريف **Lawra D'andrea Tyson**، بأن الميزة التنافسية الدولية هي: " قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي حاجيات الأسواق العالمية وتساعد في نفس الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني لرعايا الدولة المعنية، والعمل على الحفاظ عليه واستمرارية هذا الارتفاع ".[3]

د–حسب **محمد أحمد الخضيري**: " هي إيجاد أوضاع تفوق مختلفة و مصنوعة تملكها مؤسسة معينة تتفوق فيها في مجالات: الإنتاج، التسويق، التموين، الكوادر البشرية ".[4]

هـ–حسب **M.Porter** : " تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا ".[5]

و–تعريف **مجموعة Stratagor**: " تعبر الميزة التنافسية عن الحالة التي تكون فيها المؤسسة في وضعية أفضل مقارنة بالمنافسين، وذلك لامتلاكها لكفاءات معينة ينجر عنها امتلاك المؤسسة لعوامل نجاح تخص قطاع النشاط "[6]

من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكن القول أن الميزة التنافسية مفهوم واسع وشامل، حيث بمجرد أن تقوم المؤسسة باكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، بالإضافة إلى امتلاكها كفاءات معينة، تصبح المؤسسة تمتلك ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين الآخرين.

1–2–أنواع الميزة التنافسية: هناك نوعين رئيسين هما:

أ–ميزة التكلفة الأقل (Cost Leaclership):

وتعني أن تقوم المؤسسة بتصنيع وتسويق منتج أقل تكلفة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق ربح أكبر.[7]

ب–ميزة تميز المنتج (Differentiation):

ويعني قيام المؤسسة بتقديم منتج متميز وفريد له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك(جودة أعلى، خصائص خاصة للمنتج، خدمات ما بعد البيع).[8]

1–3–أهمية الميزة التنافسية: وتبرز أهميتها في العناصر التالية:

–تعطي مؤشرا قويا للمؤسسة لإحكام سيطرتها على حصة سوقية أكبر من منافسيها، وقد يعني ذلك سيطرة المؤسسة على زبائن كثيرين مقارنة بالمنافسين؛

–تعدّ سلاح للمؤسسة تعتمد عليه لمواجهة المؤسسات المنافسة، من خلال قيامها بتنمية معرفتها التنافسية وقدراتها على تلبية احتياجات الزبائن في المستقبل عن طريق خلق التقنيات والمهارات الإنتاجية؛

–تعتبر الميزة التنافسية معيارا مهما لنجاح المؤسسات، تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، من حيث إيجاد نماذج مميزة جديدة يصعب على المنافسين تقليدها؛

–تعتمد أكثر المؤسسات على التكنولوجيا لتحقيق المزايا التنافسية من أجل والاستمرار، ذلك بسبب التغيرات المستمرة في التكنولوجيا.[9]

المحور الثاني: موقف الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية

هو الرقم القياسي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index)، الذي يمثل أداة جديدة لتقييم التنافسية يستخدمها تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي(World Economic Froum) بجنيف بسويسرا، والذي يصدر سنويا ومنذ عام 1979، ويتكون الرقم القياسي للتنافسية العالمية من ثلاث فئات تتضمن 12 ركيزة أو محور، ويمكن توضيحها ب الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مؤشر التنافسية العالمية (GCI)

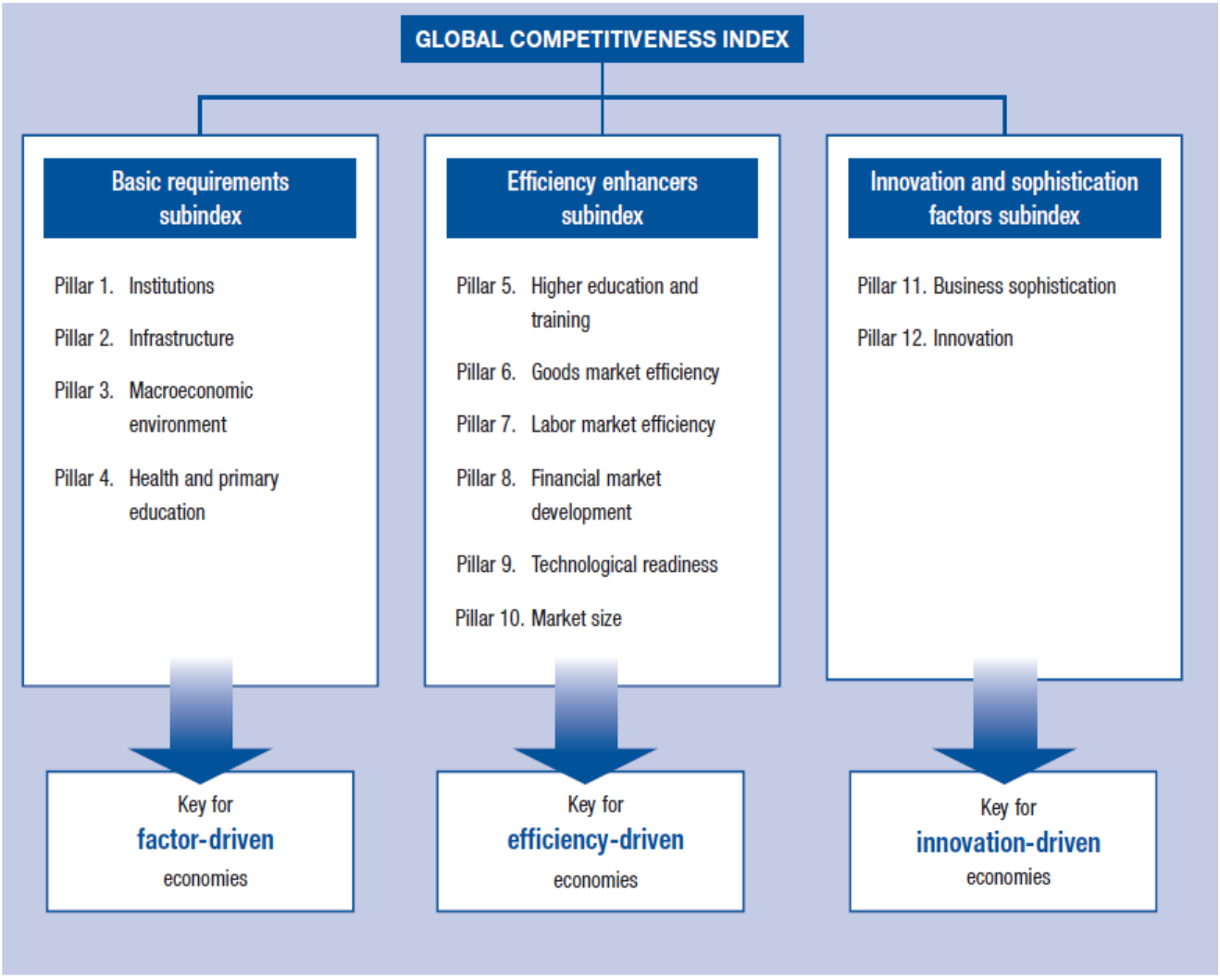

Source : World Economic Forum , **The Global Competitiveness Report_2013_2014**, P: 09.

أ-تطور أداء الجزائر وفقا لمؤشر (GCI) خلال الفترة الممتدة من 2010-2017:

شهد مركز الجزائر تراجعا بين الدول المشاركة في المؤشر التنافسية العالمية، والذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، من المرتبة 86 من أصل 139 دولة بواقع 3,96 نقطة في عام 2011/2010 إلى المرتبة 87 من بين 142 دولة بواقع نفس النقطة السابقة في عام 2012/2011، ويعني أن الجزائر تراجعت بمرتبة واحدة في سلم الترتيب، ثم إلى المرتبة 110 من بين 144 دولة بواقع 3,72 نقطة في عام 2013/2012، أي بتراجع كبير قدره 23 مرتبة، وهو تقهقر مسجل بعد 10 سنوات من إنفاق مئات الملايير من الدولارات، في فترة أعلنت فيها السلطات العمومية عن إجراءات في صالح الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي، واحتلت الجزائر في المرتبة 79 وهي أفضل مرتبة خلال الفترة المدروسة بواقع 4.08 نقطة، وهذا بسبب الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة، ويتراوح مجموع النقاط بين 1 و 7، حيث يمثل 1 الأسوء و 7 الأفضل، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية

السنة	المرتبة	مجموع النقاط (7-1 نقاط)
مؤشر التنافسية العالمية 2011/2010 (من بين 139 دولة)	86	3,96
مؤشر التنافسية العالمية 2012/2011 (من بين 142 دولة)	87	3,96
مؤشر التنافسية العالمية 2013/2012 (من بين 144 دولة)	110	3,72
مؤشر التنافسية العالمية 2014/2013 (من بين 148 دولة)	100	3.79
مؤشر التنافسية العالمية 2015/2014 (من بين 144 دولة)	79	4.08
مؤشر التنافسية العالمية 2016/2015 (من بين 140 دولة)	87	3.97
مؤشر التنافسية العالمية 2017/2016 (من بين 138 دولة)	87	3.98

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير التالية:

-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2010-2011**, P: 15.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2011-2012**, P: 15.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2012-2013**, P: 13.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2013-2014**, P: 15.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2014-2015**, P: 13.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016**, P: 07.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2016-2017**, P: 07.

ب-ترتيب الجزائر وفقا للعناصر الرئيسية لمؤشر GCI خلال الفترة الممتدة من 2017/2010:

بالنظر إلى واقع الاقتصاد الجزائري في مجال القدرة التنافسية (حسب تقارير التنافسية الدولية التي يعدّها المنتدى الاقتصاد العالمي)، نلاحظ أن ترتيب الاقتصاد الجزائري أخذ في التراجع وفقا للمؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية العالمية، وذلك على النحو التالي:

الفئة الأولى: المتطلبات الأساسية (Basic Requirements): ويمكن إبراز ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الأساسية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الأساسية خلال الفترة 2010–2017

السنوات	المتطلبات الأساسية		المؤسسات		البنية التحتية		استقرار الاقتصاد الكلي		الصحة والتعليم الابتدائي	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
2011/2010	80	4,32	98	3,46	87	3,49	57	4,75	77	5,56
2012/2011	75	4,44	127	3,11	93	3,43	19	5,72	82	5,5
2013/2012	89	4,22	141	2,66	100	3,16	23	5,71	93	5,37
2014/2013	92	4.27	135	3.04	106	3.14	34	5.48	92	5.4
2015/2014	65	4.64	101	3.41	106	3.12	11	6.41	81	5.61
2016/2015	82	4.37	99	3.49	105	3.08	38	5.35	81	5.58
2017/2016	88	4.33	99	3.5	100	3.28	63	4.83	73	5.71

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير التالية:

-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2010-2011**, P: 18.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2011-2012**, P: 18.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2012-2013**, P: 17.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2013-2014**, P: 18.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2014-2015**, P: 16.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016**, P: 10.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2016-2017**, P: 46.

في مؤشر المتطلبات الأساسية نجد أن الجزائر في سنة 2011/2010 حققت الترتيب 80 بمؤشر بلغ 4,32، وذلك استنادا إلى المؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات قد صنفت في المرتبة 98 بمؤشر 3,46، وفي مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 87 بمؤشر 3,49، وفي مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي صنفت في المركز 57 عالميا بمؤشر 4,75، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المركز 77 عالميا بمؤشر 5,56.

بينما في سنة 2012/2011 حققت الترتيب 75 عالميا بمؤشر 4,44، وذلك استنادا للمؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات قد صنفت في المرتبة 127 بمؤشر 3,11، وبالتالي تراجعت 29 مرتبة مقارنة بسنة 2011/2010، وفي مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 93 بمؤشر 3,43، وبالتالي تراجعت ب 6 مراكز، أما في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي صنفت في المركز 19 بمؤشر 5,72، حيث أن الجزائر تحسنت كثيرا في هذا المؤشر ب 38 مركز، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المرتبة 93 بمؤشر 3,73، وبالتالي هو في تدهور مستمر ب 5 مراكز.

أما خلال الفترة 2013/2012 فحققت الترتيب 89 بمؤشر 4,22، وبالتالي فهي في تقهقر مستمر من سنة إلى أخرى بمقدار 14 مركز، وذلك استنادا إلى المؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات قد صنفت في المرتبة 141 بمؤشر 2,66 أي بتراجع ب 14 مركز، أما في مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 100 بمؤشر 3,16 بمقدار تراجع ب 7 مراكز، وفي مؤشر الاستقرار

الكلي صنفت في المركز 23 بمؤشر 5,71، فنلاحظ هنا استقرار في هذا المؤشر، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المركز 93 عالميا بمؤشر 5,37 بمقدار تراجع 11 مركز.

أما خلال الفترة 2014/2013 فحققت الجزائر الترتيب 92 بمؤشر 4,27، وبالتالي فهي في تقهقر مستمر من سنة إلى أخرى، وذلك استنادا إلى المؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات قد صنفت في المرتبة 135 أي بتحسن ب 06 مركز، أما في مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 106 بتراجع ب 6 مراكز، وفي مؤشر الاستقرار الكلي صنفت في المركز 34، تراجع ب 11 مركز، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المركز 92 عالميا، هناك نوع من الاستقرار.

أما خلال الفترة 2015/2014 فحققت الجزائر الترتيب 65 بمؤشر 4,6، وبالتالي هناك نوع من التحسن بمقدار 27 مركز، وذلك استنادا إلى المؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات قد صنفت في المرتبة 101 أي بتحسن ب 34 مركز، أما في مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 106، وفي مؤشر الاستقرار الكلي صنفت في المركز 11، تحسن ب 23 مركز، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المركز 81 عالميا، تحسن بمقدار 11 مركز.

أما خلال الفترة 2016/2015 فحققت الجزائر الترتيب 82 بمؤشر 4,37، وبالتالي هناك تقهقر بمقدار 17 مركز، وذلك استنادا إلى المؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات قد صنفت في المرتبة 99 أي بتحسن ب 02 مركز، أما في مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 105، وفي مؤشر الاستقرار الكلي صنفت في المركز 38، تراجع ب 27 مركز، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المركز 81 عالميا، استقرار.

أما خلال الفترة 2017/2016 فحققت الجزائر الترتيب 88 بمؤشر 4,33، وبالتالي هناك تقهقر بمقدار 06 مركز، وذلك استنادا إلى المؤشرات الفرعية التالية: حيث نجدها فيما يتعلق بجودة المؤسسات قد صنفت في المرتبة 99 أي استقرار، أما في مؤشر البنية التحتية صنفت في المرتبة 100، تحسن ب 05 مراكز، وفي مؤشر الاستقرار الكلي صنفت في المركز 63، تراجع ب 25 مركز، وفي مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي صنفت في المركز 73 عالميا، تحسن ب 08 مراكز.

وفي الأخير نلاحظ أن جل المؤشرات الأساسية الفرعية في الجزائر هي في تقهقر مستمر، والتي تمثل أحد الدعامات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تمثل مؤشرا لارتقاء مستويات التنمية بالدول.

الفئة الثانية: عوامل تعزيز الكفاءة (Efficiency Enhancers): ويمكن إبراز ترتيب الجزائر في مؤشر تعزيز الكفاءة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: ترتيب الجزائر في مؤشر تعزيز الكفاءة خلال الفترة الممتدة من 2010-2017

السنوات	تعزيز الكفاءة		التعليم العالي والتدريب		كفاءة السلع		سوق العمل		كفاءة سوق المال		الجاهزية التكنولوجية		حجم السوق	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
2011/2010	107	3,49	98	3,59	126	3,57	123	3,74	135	2,82	106	2,58	50	4,26
2012/2011	122	3,35	101	3,51	134	3,38	137	3,41	137	2,64	120	2,83	47	4,35

4,34	49	2,59	133	2,79	142	2,79	144	2,99	143	3,36	106	3,08	136	**2013/2012**
4.35	48	2.48	136	2.61	143	2.91	147	3.2	142	3.55	101	3.18	133	**2014/2013**
4.39	47	2.59	129	2.72	173	3.15	139	3.48	136	3.69	98	3.34	125	**2015/2014**
4.75	37	2.63	126	2.77	135	3.23	135	3.51	134	3.75	99	3.44	117	**2016/2015**
4.73	36	3.08	108	2.89	132	3.25	132	3.52	133	3.87	96	3.55	110	**2017/2016**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير التالية:

-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2010-2011**, P: 20.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2011-2012**, P: 20.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2012-2013**, P: 18.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2013-2014**, P: 20.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2014-2015**, P: 18.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016**, P: 12.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2016-2017**, P: 48.

وفي مؤشر عوامل تعزيز الكفاءة نجد أن الجزائر في سنة 2010-2011 قد صنفت في المرتبة 107 بمؤشر 3,49، ارتكازا على المؤشرات التنافسية الفرعية التالية: حيث صنفت في مؤشر التعليم العالي والتدريب في المركز 98 عالميا بمؤشر 3,59، وفي مؤشر كفاءة سوق السلع صنفت في المرتبة 126 بمؤشر 3,57، وفي مؤشر كفاءة سوق العمل في المرتبة 123 بمؤشر 3,74، وفي كفاءة سوق المال في المرتبة 135 بمؤشر وصل إلى 2,82، أما مؤشر الجاهزية التكنولوجية في المركز 106 بمؤشر 2,58، وأخيرا مؤشر حجم السوق بمرتبة 59 وبمؤشر 4,26.

أما خلال سنة 2011-2012، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 122 بمؤشر 3,35، حيث تراجعت ب 15 مركز، وذلك ارتكازا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: في مؤشر التعليم العالي والتدريب صنفت في المرتبة 101 بمؤشر 3,51، أما كفاءة سوق السلع في المرتبة 134 بمؤشر 3,38، وفي مؤشر كفاءة سوق العمل في المرتبة 137 بمؤشر 3,41، أي بتراجع ب 14 مركز، وفي كفاءة سوق المال في المرتبة 137 بمؤشر 2,64، أما الجاهزية التكنولوجية احتلت المرتبة 120 بمؤشر 2,83، وفيما يخص حجم السوق احتلت المرتبة 47 بمؤشر 4,35، أي تقدمت ب 3 مراكز.

أما خلال سنة 2012-2013، احتلت المرتبة 136 بمؤشر 3,08، وبالتالي هي في تراجع مستمر، وذلك ارتكازا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: احتلت في مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب المرتبة 106 بمؤشر 3,56، وفي كفاءة سوق السلع المرتبة 143 بمؤشر 2,99، وفي كفاءة سوق العمل 144 بمؤشر 2,79، وفي كفاءة سوق المال 142 بمؤشر 2,75، أما الجاهزية التكنولوجية ب 133 بمؤشر 2,59، وأخيرا حجم السوق ب 49 بمؤشر 4,34.

أما خلال سنة 2013-2014، احتلت المرتبة 133 بمؤشر 3,18، وذلك ارتكازا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: احتلت في مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب المرتبة 101 بمؤشر 3,55، وفي كفاءة سوق السلع المرتبة 142 بمؤشر 3.2، وفي كفاءة سوق العمل 147 بمؤشر 2,91، وفي كفاءة سوق المال 143 بمؤشر 2,61، أما الجاهزية التكنولوجية ب 136 بمؤشر 2,48، وأخيرا حجم السوق ب 48 بمؤشر 4,35.

أما خلال سنة 2014-2015، احتلت المرتبة 125 بمؤشر 3,34، وذلك ارتكازا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: احتلت في مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب المرتبة 98 بمؤشر 3,69، وفي كفاءة سوق السلع المرتبة 136 بمؤشر 3.48، وفي كفاءة سوق العمل 139 بمؤشر 3.15، وفي كفاءة سوق المال 137 بمؤشر 2.72، أما الجاهزية التكنولوجية ب 129 بمؤشر 2,59، وأخيرا حجم السوق ب 47 بمؤشر 4,39.

أما خلال سنة 2015-2016، احتلت المرتبة 117 بمؤشر 3,44، وذلك ارتكازا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: احتلت في مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب المرتبة 99 بمؤشر 3,75، وفي كفاءة سوق السلع المرتبة 134 بمؤشر 3.51، وفي كفاءة سوق العمل 135 بمؤشر 3.23، وفي كفاءة سوق المال 135 بمؤشر 2.77، أما الجاهزية التكنولوجية ب 126 بمؤشر 2,63، وأخيرا حجم السوق ب 37 بمؤشر 4,75.

أما خلال سنة 2016-2017، احتلت المرتبة 110 بمؤشر 3,55، وذلك ارتكازا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: احتلت في مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب المرتبة 96 بمؤشر 3,87، وفي كفاءة سوق السلع المرتبة 133 بمؤشر 3.52، وفي كفاءة سوق العمل 132 بمؤشر 3.25، وفي كفاءة سوق المال 132 بمؤشر 2.89، أما الجاهزية التكنولوجية ب 108 بمؤشر 3.08، وأخيرا حجم السوق ب 36 بمؤشر 4,73.

الفئة الثالثة: مؤشر عوامل الابتكار (Innovation and Sophistication Factors):

ويمكن إبراز ترتيب الجزائر في مؤشر عوامل الابتكار من خلال الجدول، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم 04: ترتيب الجزائر في مؤشر عوامل الابتكار خلال الفترة 2010– 2017

السنوات	عوامل تعزيز الابتكار		مدى تطور الأعمال		الابتكار	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
2011/2010	108	3,84	108	3,33	107	2,75
2012/2011	136	2,65	135	2,93	132	2,37
2013/2012	144	2,31	144	2,54	141	2,09
2014/2013	143	2.63	144	2.89	141	2.38
2015/2014	133	2.91	131	3.22	128	2.6
2016/2015	124	3.02	128	3.29	119	2.76
2017/2016	119	3.12	121	3.31	112	2.93

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير التالية:

-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2010-2011**, P: 22.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2011-2012**, P: 22.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2012-2013**, P: 20.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2013-2014**, P: 22.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2014-2015**, P: 20.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016**, P: 14.
-World Economic Forum, **The global competitiveness report 2016-2017**, P: 50.

في مؤشر عوامل تعزيز الابتكار نجد أن الجزائر احتلت المرتبة 108 بمؤشر 3,84، وذلك في سنة 2010-2011، وذلك ارتكازا على مؤشرات التنافسية الفرعية التالية: في مؤشر مدى تطور الأعمال احتلت المرتبة 108 بمؤشر 3,33، وفي مؤشر الابتكار المرتبة 107 بمؤشر 2,75.

أما خلال سنة 2011-2012، حققت المرتبة 136 بمؤشر 2,65، وفي مؤشر مدى تطور الأعمال 135 بمؤشر 2,93، وفي مؤشر الابتكار 132 بمؤشر 2,37.

بينما في سنة 2012-2013، احتلت المرتبة 144 في مؤشر عوامل تعزيز الابتكار بمؤشر 2,31، وفي مؤشر مدى تطور الأعمال 144 بمؤشر 2,54، وفي مؤشر الابتكار 141 بمؤشر 2,09.

بينما في سنة 2013-2014، احتلت المرتبة 143 في مؤشر عوامل تعزيز الابتكار بمؤشر 2,63، وفي مؤشر مدى تطور الأعمال 144 بمؤشر 2,89، وفي مؤشر الابتكار 141 بمؤشر 2,38.

بينما في سنة 2014-2015، احتلت المرتبة 133 في مؤشر عوامل تعزيز الابتكار بمؤشر 2,91، وفي مؤشر مدى تطور الأعمال 131 بمؤشر 3.22، وفي مؤشر الابتكار 128 بمؤشر 2,6.

بينما في سنة 2015-2016، احتلت المرتبة 124 في مؤشر عوامل تعزيز الابتكار بمؤشر 3.02، وفي مؤشر مدى تطور الأعمال 128 بمؤشر 3.29، وفي مؤشر الابتكار 119 بمؤشر 2,76.

بينما في سنة 2016-2017، احتلت المرتبة 119 في مؤشر عوامل تعزيز الابتكار بمؤشر 3.12، وفي مؤشر مدى تطور الأعمال 121 بمؤشر 3.31، وفي مؤشر الابتكار 112 بمؤشر 2,93.

المحور الثالث: موقف الجزائر في مؤشر التنافسية العربية

صدر تقرير التنافسية العربية لأول مرة في سنة 2003، وذلك بواسطة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ولقد اعتمد التقرير العربي للتنافسية على إبراز أن مفهوم التنافسية ليس مفهوما قصير المدى يقتصر فقط على تحسين الحصص في السوق في فترة وجيزة، بل هو مفهوم يقترن بأداء الاقتصاد بصفة عامة وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة بصفة خاصة على المدى الطويل بشكل يجعل تحسن الحصص في السوق حالة مستمرة وليست ظرفية.

وفي إطار ذلك قسّم التقرير عوامل التنافسية إلى قسمين رئيسين، وذلك على النحو الاتي:

أولا: العوامل الظرفية: والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الجارية؛

ثانيا: العوامل المستديمة: والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الكامنة.

شمل هذا التقرير فضلا عن الدول العربية التي خضعت للتقييم فيه عددا من دول المقارنة وهي عبارة عن 13 دولة بزيادة 05 دول مقارنة بتقرير سنة 2009، والذي بلغت عدد الدول المقارنة فيه 08 دول، أما دول المقارنة في تقرير سنة 2012 هي على التوالي: الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، التشيك، اليونان، ايرلندا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، البرتغال، جنوب إفريقيا، تركيا، ولقد بلغ أداء الدول العربية في هذا التقرير على المستوى الإجمالي للتنافسية 0,39 مقابل 0,50 لدول المقارنة، أي أن الفجوة التنافسية تبلغ حوالي 32%

مقارنة مع فجوة بلغت 49% لتقرير 2009، وبالرغم من هذا التحسن الطفيف إلا أن الفجوة مع دول المقرنة لا تزال واسعة وتدل على تواضع الأداء التنافسي للدول العربية إجمالا، وتتصدر كوريا الجنوبية الأداء الإجمالي للتنافسية تليها ايرلندا، بينما احتلت دول الخليج العربي مراكز متقدمة، وحققت البحرين المركز الرابع متجاوزة الصين والتشيك، كما نلاحظ أن الجزائر حققت قفزة نوعية في الترتيب حيث احتلت المركز 24 متفوقة على مصر والمغرب، لكنها تبقى في المراكز الأخيرة، مما يعني أن الجهود الإصلاحية التي قامت بها الدولة لتحسين الوضع التنافسي تبقى غير كافية لتغيير الوضع التنافسي و بالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني ككل، وما سبق يمكن ملاحظته في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: مؤشر التنافسية العربية في دول المقارنة

مؤشـــــر التنافسية العربية (2011)				
الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية االعربية	الترتيب
الجزائر	0.39	0.33	0.36	24
الارجنتين	0.44	0.50	0.47	12
البحرين	0.58	0.48	0.53	4
البرازيل	0.37	0.42	0.40	20
تشيلي	0.52	0.45	0.49	9
الصين	0.62	0.40	0.51	8
التشيك	0.48	0.54	0.51	7
مصر	0.39	0.32	0.36	25
اليونان	0.38	0.57	0.48	10
ايرلندا	0.61	0.70	0.65	2
الأردن	0.41	0.43	0.42	18
كوريا الجنوبية	0.62	0.74	0.68	1
الكويت	0.53	0.39	0.46	14
لبنان	0.39	0.39	0.39	22
ليبيا	0.45	0.29	0.37	23
ماليزيا	0.56	0.51	0.53	3
موريتانيا	0.34	0.18	0.26	29
المكسيك	0.50	0.42	0.46	15
المغرب	0.40	0.27	0.34	27
عمان	0.50	0.35	0.43	17
البرتغال	0.46	0.57	0.51	6
قطر	0.53	0.41	0.47	13
السعودية	0.52	0.43	0.47	11
جنوب أفريقيا	0.44	0.39	0.41	19
السودان	0.31	0.23	0.27	28
سوريا	0.37	0.31	0.34	26
تونس	0.47	0.44	0.45	16
تركيا	0.46	0.33	0.40	21
الإمارات	0.58	0.47	0.52	5
اليمن	0.35	0.14	0.25	30
متوسط الدول العربية	0.44	0.35	0.39	
متوسط دول المقارنة	0.50	0.50	0.50	

المصدر: معهد التخطيط العربي، **تقرير التنافسية العربية 2012**، الإصدار الرابع، الكويت، 2012، ص: 28.

هذا ويمكننا من خلال الجدول رقم 05 تحليل القدرة التنافسية للدول العربية، وذلك على النحو التالي:

1-التنافسية الجارية لسنة 2012:

تقلصت فجوة التنافسية الجارية بين الدول العربية ودول المقارنة في مؤشر التنافسية الجارية من 43% للتقرير السابق إلى 37% في التقرير الحالي، ويعزى التحسن أساسا في الوضع الاقتصادي للدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي التي تمتعت بها معظم الدول العربية للفترة 2007-2009، وفي المقابل فإن الدول غير النفطية تعاني من ضغوط في الموازنة والميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ويعتبر الأداء الاقتصادي الكلي من بين أهم نقاط القوة التي تفوقت فيها الدول العربية في أدائها في مجال الاقتصاد الكلي مع مجموعة دول المقارنة، بينما تتفوق الدول العربية في مجال تدخل الحكومة في الاقتصاد، أما العوامل الأخرى المكونة للتنافسية الجارية، فإن الدول العربية تعاني فجوة واضحة خاصة في مجال الحاكمية وفاعلية المؤسسات، حيث بلغت الفجوة 30%، وفي تكلفة القيام بالأعمال 21%، تدل هذه النتائج على أن مؤسسات إدارة العمليات التنموية تشكل قيدا مكلفا على تنافسية الاقتصاديات العربية.[10]

2-التنافسية الكامنة:[11]

لازالت الدول العربية تعاني من نقص في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية، وبالرغم من تراجع الفجوة في التنافسية الكامنة من 46% إلى 30%، إلا أنها مازالت تشكل تحديا أساسيا للاقتصاديات العربية، ويرجع ذلك إلى ميادين الطاقة الابتكارية والتقانة والبنية التحتية ورأس المال البشري تحتاج إلى استثمارات كبيرة وزمن طويل حتى تظهر نتائج يعتدّ بها وحتى تحدث تغيرات جوهرية في الهياكل والمؤسسات المؤثرة في التنافسية الكامنة.

وبالرغم من احتلال مملكة البحرين المرتبة الثامنة بين دول العينة، إلا أن فجوة التنافسية الكامنة فيها بلغت 35% مقارنة بكوريا الجنوبية أفضل دولة في العينة، وترتفع الفجوة في الدول العربية تدريجيا لتصل أقصاها في موريتانيا، وباستثناء كل من البحرين والإمارات، وقطر والأردن، فإن حجم الفجوة يزيد عن 50% في كل الدول العربية.

3-الفجوة التنافسية العربية:

على المستوى الإجمالي، تبلغ فجوة التنافسية العربية مقارنة بدولة صناعية حديثة مثل: كوريا الجنوبية 32% بين الدول العربية، وتتوزع إلى 28% في التنافسية الجارية و 44% في التنافسية الكامنة، مما يظهر ضخامة العمل المطلوب للوصول إلى مستوى تنافسي دولي، وبالنظر إلى مؤشرات الفرعية فإنه يلاحظ أن الفجوة الأكبر مقارنة بكوريا الجنوبية تكمن في البنية التحتية الأساسية 49%، ثم الحاكمية وفاعلية المؤسسات 41%، ثم تكلفة الأعمال 36%، والتكلفة والإنتاجية 34%، وجاذبية الاستثمار 24%، ضمن التنافسية الجارية وتظهر الفجوة واضحة في التنافسية الكامنة في كل من البنية التحتية التقنية 49%، والابتكار وتوطين التقانة 51% بالإضافة إلى رأس المال البشري 31%.[12]

الشكل رقم 02: فجوة التنافسية العربية مع دول المقارنة

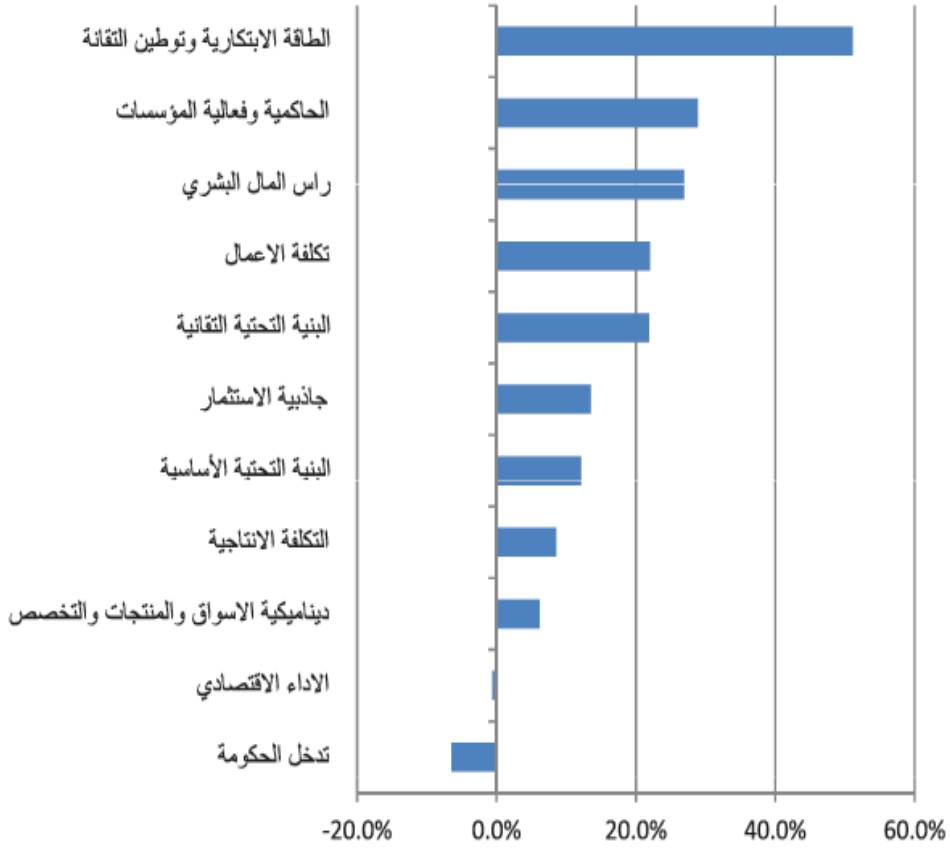

المصدر: المرجع نفسه، ص: 57.

ويلاحظ أن الفجوة مع كوريا هي أقل حدت في كل من الأداء الاقتصادي الكلي وديناميكية الأسواق ومستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد الكلي وديناميكية الأسواق ومستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد، وتحتاج الدول العربية إلى إعادة النظر في سياسات تدعيم قدرتها التنافسية، بالتركيز على الاستثمار الجيد في مجالات البنية التحتية التقانية والأساسية ورفع العائد على الاستثمار فيها، عن طريق الإدارة الجيدة لهذه المرافق، وإتباع الصيغ الحديثة في التمويل والانجاز، وكذلك دعم نقل التقانة وخاصة توطينها، وكذلك تنمية رأس المال البشري، وخاصة على المستوى النوعي، من خلال تحسين التعليم وربطه بسوق العمل ورفع عائده.[13]

الشكل رقم 03: فجوة التنافسية العربية مع كوريا

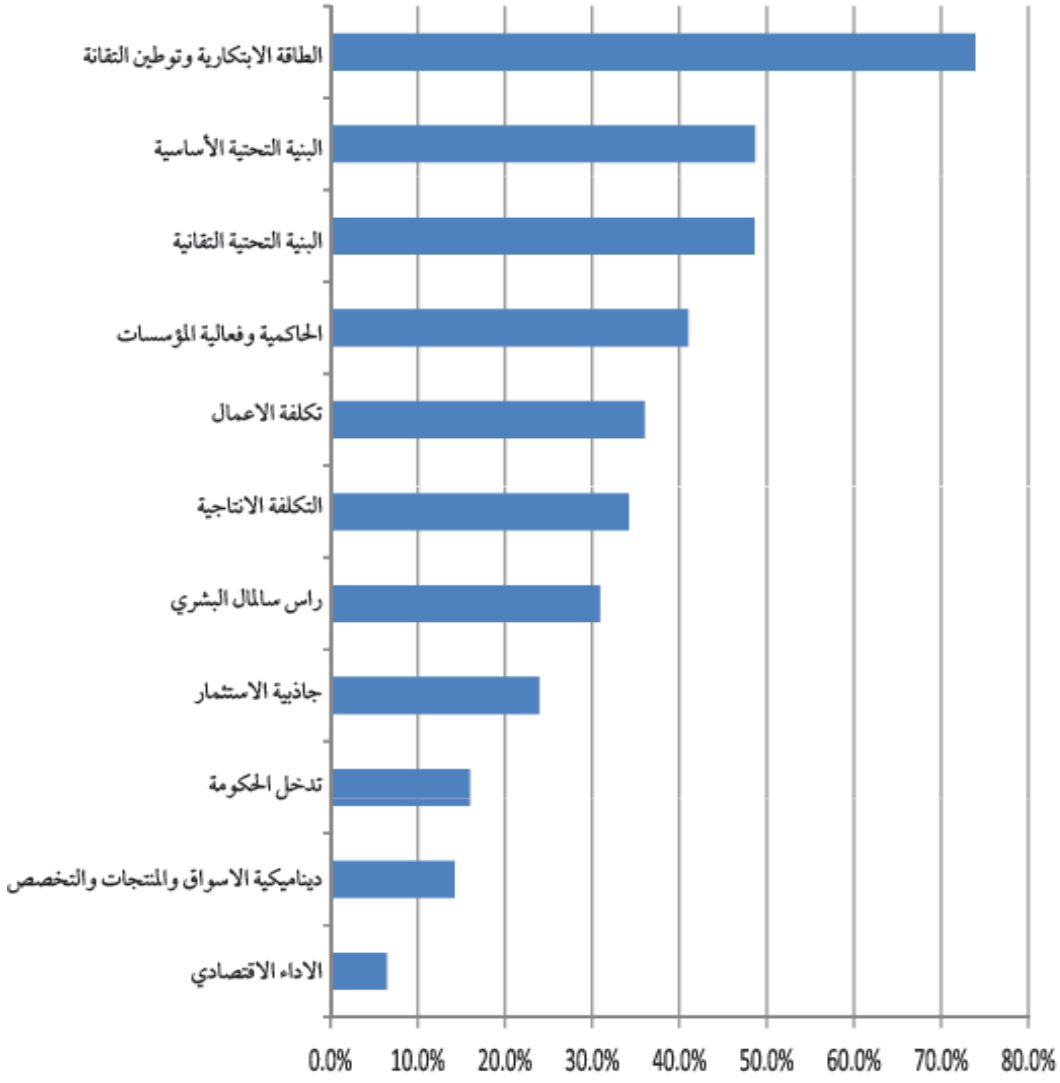

المصدر: المرجع نفسه، ص: 57.

4-ميزان التنافسية العربية:

يغطي مؤشر التنافسية العربية مجالات عديدة يعتقد أن لها تأثير على أداء هذه الدول في الأسواق الدولية، وتتميز الدول بالأداء الجيد في بعض الجوانب، بينما لازال أدائها متواضعا في جوانب أخرى، وانطلاقا من هذه الحقيقة، فإنه يمكن قياس مستويات التنافسية في الأسواق الدولية بالاعتماد على مفهوم " **ميزان التنافسية** "، بحيث يقيس فرق نقاط القوة (**الأصول A**) على نقاط الضعف (**الخصوم L**)، ويعتبر أداء الدولة نقطة قوة إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأعلى لأي مؤشر من المؤشرات التنافسية العربية، ونقطة ضعف إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأخير من قيم المؤشر تحت الدراسة، واستنادا إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي تم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، وتم ترتيب الدول حسب هذا الميزان، فقد تبين أن أغلب الدول لها ميزان سالب ويعاني الثاني من قصور في ميزان التنافسية، يشكل

هذا الميزان معلومات يمكن الاسترشاد بها لتقليل الخصوم (نقاط الضعف) وتحويلها إلى أصول (نقاط قوة)، وكما في التقرير الماضي فإن الدول التي حققت ميزان تنافسية إيجابي هي: البحرين، قطر، السعودية، الإمارات.[14]

الشكل رقم 04: ميزان التنافسية العربية

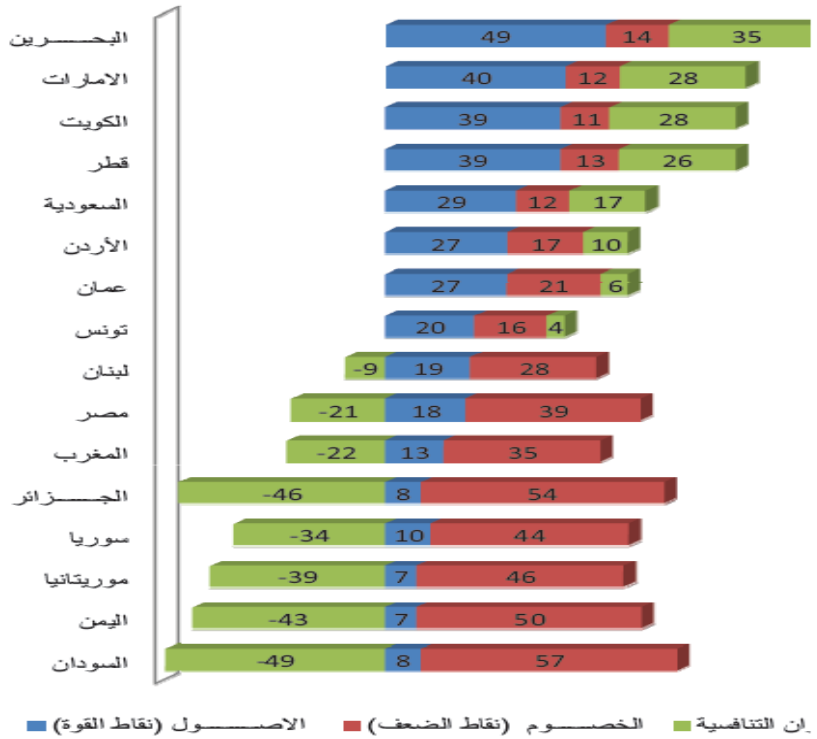

المصدر: المرجع نفسه، ص: 57.

ولمعرفة أكثر عن مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري لسنة 2012، وفق معايير المعهد العربي للتخطيط، نقوم بقراءة الجدول التالي:

الجدول رقم 06: مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري لسنة 2012

مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.361	24	L
مؤشر التنافسية الجاري	0.390	24	L
مؤشر التنافسية الكامن	0.333	22	L
مؤشر بيئة الاعمال	0.368	26	L

خصوم L – أصول A

المصدر: المرجع نفسه، ص: 69.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 24 في تصنيف التقرير وهي مرتبة متأخرة جدا بالنسبة للدول العربية من ناحية الأداء الإجمالي للاقتصاد الجزائري، وهذا كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، وهو نفس المرتبة بالنسبة لمؤشر التنافسية العربية

الجارية، أما مؤشر التنافسية الكامن فاحتلت فيه الجزائر المرتبة 22، ومؤشر بيئة الأعمال 26، وإذا عدنا لأداءات الاقتصاد الجزائري فإننا نلاحظ التذبذب الذي يطبع هذا الاقتصاد بمقارنة سنتي 2009 و 2012 على التوالي، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07: مؤشرات تنافسية الآداءات للاقتصاد الجزائري للفترة 2009 و 2012

مؤشر التنافسية العربية	قيمة المؤشر لسنة 2009	قيمة المؤشر لسنة 2012	التغير
الأداء الاقتصادي	0,676	0,631	-
البنية التحتية	0,171	0,153	-
البنية التحتية التقانية	0,319	0,359	+
تدخل الحكومة	0,807	0,706	-
رأس المال البشري	0,489	0,477	-
جاذبية الاستثمار	0,191	0,447	+
مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات و التخصص	0,251	0,253	+
التكلفة الإنتاجية	0,362	0,396	+
تكلفة الأعمال	0,342	0,295	-
الحاكمية وفعالية المؤسسات	0,167	0,242	+
مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	0,251	0,163	-
مؤشر التنافسية العربية	0,366	0,361	-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير التالية:

-معهد التخطيط العربي، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

- معهد التخطيط العربي، **تقرير التنافسية العربية 2009**، الإصدار الثالث، الكويت، 2009، ص: 60.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة، نقول أن دور الدولة في تحقيق التنافسية أمر لا يختلف فيه اثنان، ولا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن ينجح إلا في ظل رؤية ورسالة واضحة للتطورات العالمية، ولكن على الرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في شتى الميادين، وبالرغم من تحسن بعض المؤشرات الكلية، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى كالبلدان الأوروبية، بدليل المركز المتقهقر للجزائر في مؤشرات التنافسية الدولية في مختلف التقارير الدولية، إذ تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، إذ تأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، وكذلك في مجموع المتطلبات الرئيسية.

الاحالات والمراجع:

[1] محي الدين القطب، **الخيار الاستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص: 80.

[2] نيفين حسن شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص: 25-26.

[3] طارق عبد الله أحمد المنقوش، **رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغاربي في الأسواق الدولية**، المكتبة العصرية، مصر، 2012، ص: 128.

[4] عثماني عياشة، **دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة شركة سيتيفيس للمشروبات (بيبسي كولا) بولاية سطيف**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس –سطيف-، الجزائر، 2011/2010، ص: 79.

[5] Michael E. Porter, **The Competitive advantages of Nations**, The free press, New York, 1990, P 26.

[6] سمية بروبي، **دور الإبداع والإبتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف-، الجزائر، 2011/2010، ص: 164.

[7] نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص: 85.

[8] المرجع نفسه، ص: 85-86.

[9] مروان محمد نجيب، **دور المزيج التسويقي السياحي في تحقيق الميزة التنافسية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، ص: 67-68.

[10] معهد التخطيط العربي، **تقرير التنافسية العربية 2012**، الإصدار الرابع، الكويت، 2012، ص: 27.

[11] المرجع نفسه، ص: 47.

[12] المرجع نفسه، ص: 54.

[13] المرجع نفسه، ص: 54.

[14] المرجع نفسه، ص: 54.